

بتاريخ: 3 ديسمبر ٢٠١٩ العدد: 607 المصدر: الشروق (2019/12/1)

## 27 مليار إجمالي عائدات «البريد» بنهاية العام المالي 2019 - 2018



نجحت الهيئة القومية للبريد في زيادة حجم إيراداتها إلى 27 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2019 - 2018 بزيادة قدرها 1.8 مليار جنيه عن العام السابق، تبعا لتصريحات عصام الصغير رئيس الهيئة.

[رابط الخبر](#)

### الرأي

- تتسم الهيئة القومية للبريد بميزة هامة وإن كان لا يتم استغلالها بالشكل الصحيح، وهي الانتشار الجغرافي الواسع لمكاتب الهيئة على مستوى الجمهورية. حال الاستفادة من هذا الانتشار، ستتحقق العديد من المكاسب للدولة، وهي تعزيز جهودها في الشمول

المالي، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى المساهمة الجادة في توفير فرص عمل للمواطنين بجانب أماكن إقامتهم، مما يجعل للهيئة دورا هاما في التنمية الاقتصادية وعدم حصرها كجهة خدمية فقط.

• وفقا لذلك، ينقسم التعليق على الخبر إلى طرح مقترحات في جانبين من التحليل، الأول، كيفية استغلال إمكانيات هذه المؤسسة واسعة الانتشار الجغرافي، والثاني، تحسين جودة الخدمات المقدمة.

• بالنسبة للشق الأول، تم المناداة مرارا بأن تتبع الهيئة البنك المركزي كالبنوك التجارية لتمتع بمزايا البنوك، بالإضافة إلى إخضاعها لرقابة البنك المركزي، كما يجب أن تتوفر بالهيئة خدمات تنمية الأعمال (Business Development Services) لتوفير القروض اللازمة لدعم المشروعات الإنتاجية، مما يجعل لها دورا ديناميكيا في التنمية الاقتصادية.

• أما عن الشق الثاني من التعليق، فقد عانت الهيئة القومية للبريد من الكثير من المشكلات التي أدت إلى ضعف مستوى خدماتها لسنوات عديدة، ولكنها تشهد تطورا مستمرا لمنظومة أداؤها حيث توسعت في عدد خدماتها المقدمة إذ لم تعد تقتصر على إرسال الخطابات ولكن أصبحت تضم خدمات جديدة، بل وقامت بميكنة العديد منها.

• أدت هذه الجهود إلى ارتفاع إيرادات الهيئة، وللحفاظ على استدامة هذا المستوى بل وتحسينه يستلزم دراسة عدد من النقاط الأساسية ذات الصلة لاستمرار الهيئة في تطورها، ومن أهمها:

1. من الجيد التوسع في عدد الخدمات المقدمة ولكن ماذا عن مستوى الإنتاجية وجودة هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، يعاني العديد من أولياء الأمور عند دفع المصروفات المدرسية بسبب تردي الخدمات في بعض مكاتب البريد أو سقوط «السيستم» في البعض الآخر.

2. إيجاد حلول لمشكلة التكدس حيث من الأفضل تقسيم الخدمات على الشبائيك بحيث يختص كل شبك أو أكثر بخدمة معينة وفقا لحجم الطلب عليها.

3. تطوير الخدمات والمرافق في القرى والأقاليم النائية حيث يتحمل الأهالي مشقة السفر لمسافات طويلة لإنهاء مصالحهم في مناطق أخرى، مع إمداد مكاتب البريد غير النموذجية باحتياجاتها من أجهزة الكمبيوتر ووسائل التكنولوجيا لتساعد على تقديم خدمات جيدة للمواطنين وإنهاء معاملاتهم على وجه السرعة.

4. التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى حتى لا تتحول خدمات البريد إلى أعباء على المواطنين بدلا من وسيلة لتوفير الوقت والجهد. فعلى سبيل المثال، قرار وزارة التربية والتعليم بسداد

رسوم التأمين على "التابلت التعليمي" عبر مراكز الخدمات البريدية قد أثقل العديد من أولياء الأمور بجهد إضافي ووقت أطول مقارنة بالسداد في المدارس.

5. دراسة قدرة البنية التحتية الحالية على تحمل حزمة الخدمات الجديدة المقدمة، فعلى سبيل المثال، تم الإعلان في يناير 2019 عن توفير نظام إلكتروني مربوط بموقع الهيئة لمراقبة جميع عمليات البيع، وتحديث وصف المنتجات والمخزون والأسعار لتنشيط الحرف اليدوية وتسويقها عبر منصة التجارة الإلكترونية "بريد مول"، فهل الهيئة لديها من الإمكانيات التكنولوجية ما يتحمل كل هذه الخدمات، خاصة في ظل تعرض نظام التشغيل الإلكتروني الداخلي للبريد المصري في بعض المكاتب الخاصة به إلى التوقف الكامل.

6. حفاظ هيئة البريد بفروعها المختلفة على ثقة العملاء الحاليين وجذب العملاء الجدد والاستفادة من ميزتها التنافسية في مواجهة البنوك التجارية حيث تتواجد جغرافيا في كافة القرى والنجوع ويعرف نظامها كل فئات الشعب، وهو ما يختلف عن البنوك، لذلك فإن دعم قدرة هيئة البريد على المنافسة ومواكبة التغيرات الاقتصادية هو أمر مطلوب.

7. حصر القوة الوظيفية المطلوبة لكافة أقسام الهيئة بفروعها المختلفة وفي جميع محافظات الجمهورية ومقارنتها بالقوة الوظيفية الفعلية للتوصل إلى الزيادة أو العجز في العمالة وإعادة توزيعها داخل الفرع الواحد أو بين المحافظات المختلفة للوصول إلى التوزيع الأمثل للعمالة الذي يقضي على مشكلة الزحام في الفروع المختلفة للهيئة.

8. تنمية قدرات العاملين باستمرار بما يتماشى مع التكنولوجيا الجديدة المستخدمة في فروع هيئة البريد ووضع نظام للحوافز مرتبط بالإننتاجية.

• وأخيرا، فإن الهيئة القومية للبريد مازالت في حاجة إلى الكثير من التطوير وفقا لخطة بعناصر تفصيلية ومدى زمني محدد، مع ضرورة التنسيق بينها وبين كافة الجهات الحكومية الأخرى حتى لا تضيق جهودها الأخيرة هباءً ويشعر المواطن بهذا التطوير من خلال بذله لجهد ووقت أقل عند إتمامه لمعاملته، وللاستفادة من انتشار مكاتب الهيئة على مستوى الجمهورية لتحقيق الشمول المالي المنشود.





تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)  
جميع الحقوق محفوظة